الشرعية تستهدف مفاوضات الرياض لإنقاذ مليشياتها في الجنوب

كيف يصعد «تيار الدوحة» سياسيا وعسكريا لعرقلة اتفاق الرياض؟

«الأمناء» قسم التقارير:

شهدت الأيام الأخيرة الماضية (الخميس والجمعة والسبت) هجومًا غير مبرر من قبل عناصر تابعة للشرعية على المفاوضات المكثفة التي تجريها المملكة العربية السعودية من أجل الوصول إلى توافق لتشكيل حكومة جديدة وتفعيل بنود اتفاق الرياض المعطل منذ ثمانية أشهر تقريبًا، في خطوة تستهدف إنقاذ مليشياتها في الجنوب من التغيرات السياسية التي قد تطرأ على توجهات الحكومة الجديدة حال نجحت المفاوضات.

وصدر هجوم الشرعية من التيار المحسوب على الدوحة ومن المقيمين على أراضيها، للعب على وتر فشل الحكومة الجديدة من قبل التوصل إلى توافق بشأنها، بهدف القفز على المفاوضات وإفشالها، وضمان استمرار الحكومة الحالية بخضوعها للأجندة القطرية.

وتدرك الشرعية وعناصرها أن تصويب سلاح الشرعية سوف يجعلها تخسر المحور القطري التركي الإيراني والذي لعب دورًا كبيرًا في تمويل إنشاء معسكرات تدريب الإرهابيين في تعز وشبوة، ويعد الإرهابيون الذين تخرجوا من هذه المعسكرات بمثابة ذراع الشرعية لإفشال أي حلول سياسية في المستقبل، لأن هذه العناصر ستكون مستعدة لارتكاب جرائم إرهابية تؤدي إلى حالة من الاحتقان الذي لا يحقق الأجواء المناسبة لتثبيت الحلول السياسية على الأرض.

في الوقت الذي تعلن فيه الشرعية استعداداتها للمفاوضات السياسية في الرياض تقوم في المقابل بتصعيد عملياتها الإرهابية ضد المدنيين في أبين وشبوة، ما يعني أن المال القطري يتحكم في تحركات هذه العناصر وأن الشرعية ستكون بحاجة إلى تغيير شامل بما يمكّن الحكومة الجديدة من التعامل بحسم أمني وعسكري مع هذه العناصر الخارجة عن القانون، وهو أمر لن يجري بسهولة؛ لأن الجهات الإقليمية الداعمة لهذه العناصر لن تستسلم بسهولة وستحاول أن تحرق الأرض بمن فيها من خلال تصعيد العمليات الإرهابية التي سوف يدفع ثمنها الأبرياء في محافظات الجنوب المختلفة.

ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة تصعيدًا في الهجوم الإعلامي ضد المفاوضات الجارية حاليًا في الرياض وبالتوازي معه تصعيد في العمليات الإرهابية في شبوة وأبين وعدد من محافظات الجنوب؛ لأن الشرعية تدرك أنها تلفظ أنفاسها الأخيرة وستحاول إنعاش حظوظها بكافة السبل مستفيدة من الدعم القطري التركي الموجه لها في الخفاء والعلن أيضا، ما يتطلب تسريع وتيرة المفاوضات الحالية وعدم السماح بوجود شخصيات محسوبة على قطر وتركيا في الحكومة الجديدة حال جرى التوافق على تشكيلها.

وتبرهن تحركات الشرعية الحالية على أن هناك نجاحات دبلوماسية عديدة حققها المجلس الانتقالي الجنوبي والرئيس عيدروس الزُبيدي الذي استطاع أن يحاصر الشرعية دبلوماسيًا في الرياض إلى جانب الحصار المفروض عليها في أبين من قبل القوات المسلحة الجنوبية، وهو ما ضيق الخناق على مراوغاتها وجعلها تكثّف من هجومها على المفاوضات بما كشف موقفها الحقيقي من أي محاولات لإحلال السلام.

تصعيد «تيار الدوحة»

وصعّد «تيار الدوحة» في الحكومة اليمنية هجومَه الإعلامي والسياسي على التحالف العربي واتهامه بفرض وصاية على القرار اليمني، بالتزامن مع تحركات مشبوهة تقوم بها ميليشيات في محافظتي تعز وشبوة بهدف فرض سيطرتها على المحافظتين وتعزيز نفوذ المشروع القطري التركي في المشهد اليمني.

وقالت مصادر مطلعة لصحيفة «العرب اللندنية» إن هذا التصعيد على علاقة بالجهود التي يبذلها التحالف العربي بقيادة السعودية لتصويب مسار "الشرعية" وإصلاح مؤسساتها والسعي نحو تشكيل حكومة جديدة بناء على اتفاق الرياض الموقّع بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2019م.

ويخشى «تيارُ الدوحة»، وفقا للمصادر، نجاحَ المشاورات التي ترعاها الرياض بين الحكومة والانتقالي في فرض معادلة جديدة تنهي نفوذ التيار المعادي للتحالف وتوجه طاقات "الحكومة الجديدة" نحو مواجهة الميليشيات الحوثية.

وبحسب مصادر «العرب» ترعى الحكومة السعودية منذ أيام حوارا واسعا في العاصمة السعودية الرياض بمشاركة جميع القوى والمكونات في المعسكر المناوئ للانقلاب، بحضور هيئة رئاسة مجلس النواب والهيئة الاستشارية للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي ومشاركة ممثلين عن التحالف، بهدف التوصل إلى خارطة طريق لتنفيذ اتفاق الرياض والشروع في تنفيذ الشق السياسي منه، وفي مقدمة ذلك التوافق على تسمية محافظين ومدراء أمن للمحافظات الجنوبية، ورئيس وأعضاء الحكومة القادمة.

وفي محاولة وصفت بأنها تهدف إلى إفشال جهود التحالف في هذا السياق، استبق سياسيون يمنيون محسوبون على جماعة الإخوان وتيار قطر الأنباء المتداولة عن قرب توافق الأطراف على تسمية الحكومة القادمة باتهام التحالف العربي بفرض وصايته على القرار اليمني والتبشير بفشل الحكومة القادمة.

وفي تغريدة له على تويتر، قال نائب رئيس مجلس النواب اليمني المقرب من الدوحة، عبدالعزيز جباري إن "المصلحة الوطنية تقتضي تكليف شخصية وطنية من إقليم حضرموت لتشكيل حكومة جديدة".

وأضاف "فرض شخصية من قبل جهة غير يمنية يعني أن الشرعية بكل مكوناتها أصبحت لا حول لها ولا قوة وعلى الشعب اليمني أن يدرك هذه الحقيقة".

وفي الاتجاه ذاته، هاجم النائب عن حزب الإصلاح علي عشال الحكومة القادمة واصفا إياها بأنها "كذبة كبرى".

وكتب عشال على تويتر أن "اليمنيين لن يجنوا سوى الخيبات من حكومة 'الشركاء المُتشاكسين'، ما لم تكن واحدية التوجه والمسار حاضرة"، وأضاف "أن نمتطي قاربا واحدا وكل منا يجدف في اتجاه، فلا أظنُّه قاربا للنجاة، بل للهلَكة وإفساد الحياة".

ويترافق التصعيد السياسي والإعلامي الذي يقوده إخوان اليمن داخل "الشرعية"، مع آخر عسكري مدعوم من قطر، في محافظتي شبوة وتعز اللتين تشهدان بحسب مصادر متعددة حراكا مشبوها لعناصر مسلحة تتلقى تمويلها من النظام القطري بهدف إرباك المشهد اليمني وإفشال مساعي التحالف العربي لتنفيذ اتفاق الرياض ومعالجة الاختلالات السياسية والعسكرية في مؤسسات "الشرعية".

وفي شبوة يواصل صالح الجبواني، وزير النقل المستقيل، فتح المعسكرات واستقبال المجندين وتسليحهم بعد تلقينهم عقيدة قتالية معادية للتحالف العربي وموالية لقطر وتركيا، وفقا لمصادر محلية في مدينة "عتق"، حيث تم افتتاح أولى معسكرات الجبواني، بالتوازي مع نشاط مماثل لميليشيات إخوانية يقودها حمود سعيد المخلافي في محافظة تعز.

وأكدت مصادر سياسية مطلعة في تعز اتخاذ جماعة الإخوان قرارا باكتمال السيطرة على المحافظة والانتشار في منطقة "الحجرية" جنوب تعز التي شهدت اشتباكات مسلحة في أعقاب سعي ميليشيات تابعة لحمود المخلافي إلى مهاجمة مواقع عسكرية في "التربة" تابعة للواء 35 مدرع الذي تم اغتيال قائده العميد عدنان الحمادي بعد اتهامه بالعمل لصالح التحالف العربي ورفض تمدد المشروع القطري التركي في المحافظة.

وتشير المصادر إلى أن هذا الانتشار العسكري في جنوب تعز يهدف إلى الاقتراب من محافظتي لحج وعدن والساحل الغربي وفتح جبهات لاستهداف المقاومة الجنوبية والمقاومة اليمنية المشتركة في الوقت الذي ما زال فيه الحوثيون يسيطرون على أجزاء واسعة من مدينة تعز مركز المحافظة، في ظل حالة هدنة غير معلنة بين الإخوان والحوثيين.

وتزامن الانتشار العسكري الذي جاء دون موافقة محافظ تعز نبيل شمسان، مع تظاهرات أخرجها الإخوان في تعز للتنديد بالتحالف العربي ورفع شعارات معادية للتحالف ومطالبة بالتدخل التركي في اليمن.

وفي بيان لها، الأربعاء المنصرم، حذرت أحزاب يمنية في تعز من تداعيات الأحداث الجارية في مدينة التربة ورفض قائد الشرطة العسكرية تنفيذ توجيهات المحافظ ورئيس اللجنة الأمنية بسحب الحملة العسكرية من التربة.

واستنكر البيان الذي وقعه التنظيم الناصري والحزب الاشتراكي وحزب البعث "هذه التصرفات التي من شأنها تأجيج الوضع"، مشيرا إلى أن "ما يبعث على الاستهجان تكرر حالة رفض توجيهات محافظ المحافظة على الرغم من أن الأحزاب السياسية قد وقعت منذ عام على اتفاق يتضمن احترام قرارات السلطة المحلية ويؤكد على أن محافظ المحافظة هو مصدر القرار للأجهزة المدنية والأمنية والعسكرية".

ووصف البيان "استمرار حالة التحشيد العسكري إلى مدينة التربة والمصحوب بتحريض إعلامي ممنهج" بأنه "إمعان في الفوضى وتقويض لعوامل الثقة بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية بتعز، وتأجيج للصراعات العبثية التي لن تصب إلا في خدمة الميليشيات الانقلابية".

وحذر مراقبون من استمرار تجاهل النفوذ القطري ومن خلفه الأجندات التركية في المناطق المحررة، عبر استخدام أدوات في "الشرعية" موالية للدوحة تعمل على تحويل بعض المحافظات المحررة إلى مناطق معادية للتحالف العربي، عبر ترويج الشعارات السياسية التي تصف التحالف بالاحتلال، في مقابل التهيئة للتدخل التركي، واستمرار بناء الميليشيات التي لا تدين بالولاء للحكومة الشرعية.

وأجمعوا على أن المشروع القطري التركي في اليمن وجد بيئة مناسبة في محافظة تعز التي يهيمن عليها الإخوان بشكل كلي، في الوقت الذي يشهد فيه هذا المشروع مقاومة من قبل القبائل اليمنية في محافظة مأرب، بينما لا تزال ملامح هذا المشروع تتشكل ببطء في محافظة شبوة التي يعول عليها الإخوان نظرا إلى موقعها الجغرافي على بحر العرب.